فكالنكاح برازيه وبنا على اعتبار الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرأة
عبده لحديث ابن ماجه الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقد فقال
زوجتها منك على ان امرها بيدها طلقتا كلما شئت فقال العبد قبلت وكذا لو قال
العبد اذا تزوجتها فامرها بيدك ابدا كما مر لكن خالفه والمحجور لا اذا اعتق عاقلا
ثم جن فوجد الشرط او كان عينا او مجبوبا او اسلمت وهو كافر فاعتق او اسلم ثم
وقع الطلاق انشاه والصبي ولو مراهقا او اجازه بعد البلوغ اما لو قال او قعته
وقع لانه ابتدأ الايقاع وجوزه الامام احمد والمعتوه من العته وهو اختلال في
العقل والتبسم من البوسام بالكسر علة كالجنون والمغمى عليه وهو لغة الغشي
والمدهوش فيه وفي القاموس دهش الرجل كفرح ودهش بينا المفعول فيهما مدهوش
وادهشه الله والنائم لانتفاء الارادة ولان الايقاع يصدق ولا كذب
ولا خبر ولا انشاء ولو قال اجزته او اوقعته لا يقع لانه اعاد الضمير الى غير
معتبر جوهر ولو قال اوقعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع بخر واذا
ملك احدهما الاخر كله او بعضه بطل النكاح ولو حرم بعضها ملكه فطلقها في
العدة او خرجت الحربية الينا مسلمة ثم خرج زوجها كذلك مسلما فطلقها
في العدة الغا والثالث في المسلتر واو نصف الثالث فيهما واعتبار عدد
بالنساء وعند الشافعي بالرجال فطلاق حرة ثلاث وطلاق امة تنتان مطلقا
ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالة حال لا عكسه لان ازالة الملك
اقوى من ازالة القيد فروع كتب الطلاق ان مستبينا على نحو لوح وقع ان
نوى وقيل مطلقا ولو على نحو الماء فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب
كان يكتب يا فلانة اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب
جوهر وفي المجتبى لامرأته كلما جاءك امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم محى اسم الاخيرة
وبعثه لم تطلق وهو حيلة عجيبة وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة باب
الصريح صرح بما لم يستعمل الا فيه ولو بالفارسية كطلقتك وانت طالق وطلقتك
بالتشديد فيتخطاها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا تخرجي الا اذا ذهبت
فانى حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتذكر الاضافة اليها ويقع بها بمنع الالفاظ
وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ وتلاغ وطلاك وتلاك وطرلق او
طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعمدت نحو يعالم يصدق قضاء الا
اذا اشهد عليه قبلها بمدة ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالحكم
طلقت بخر واحدة رجعية وان نوى خلافها من البائن او اكثر خلافا للشافعي
او لم ينو شيئا ولو نوى به الطلاق عن وثاق ذين ان لم يقر بمدة ولو مكرها
صدق قضاء ايضا كالوضع بالوثاق او العقد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها

مطلب كلام انت بائن لا ينصف بصدق انه

مطلب حيلة في الطلاق

الاول

الاول على الصحيح خانية ولو نوى عن الجزالم يصدق اصلا ولو صرح به ذين فقط
وانت الطلاق او طلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا
يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى بمعنى بالمصدر لانه لو نوى بطالق
واحدة وبالطلاق اخرى وقعتا رجعيتان لو مدخولا بها كقوله انت طالق
انت طالق ذكي واحدة او تنتين لا ندري ايهما تحتمل العدد فان نوى
ثلاثا فثلاث لانه فرد حكمي ولما كان التنتان في الامة وكذا في حرة تقدمها
واحدة جوهرة لكن حرم في التجنيس بمنزلة الثلاث في الحرة ومن الالفاظ
المستعملة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلي الطلاق وعلي الحرام فيقع بلا نية للعرف
ولو لم يكن له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث تصحيح القدوري وكذا على الطلاق
من ذراعي بخر ولو قال طلاقك علي لا يقع ولو زاد واجب اولا نم وانا بائت
او نوى هل يقع قال البزازي المختار لا وقال الخاصي المختار نعم ولو قال طلقك
الله هل يقتضي نية قال الكمال المختار نعم ولو قال لها كوني طالقا او املئي او يا مطلق
بالتشديد وقع وان يا جمال بكسر اللام وضمها لا يتوقف على نية ولا يتوقف اوانت طالق بالكسر
والا توقف على النية كما لو نحى بها او بالعتق وفي النهر عن التصحيح الصحيح عدم
الوقوع بوهبتك طلاقك ونحوه واذا اضاف الطلاق الها كانت طالق
او الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد لا طراف
داخلة في الجسد دون البدن والفرج والوجه والرأس وكذا الاست بخلاف
البضع والدبر والدم على المختار بخلاف الجزء الشائع منها كنصفها
وثلثها وقع لعدم تجزيه ولو قال نصفك الاعلا طالق والجزء النصف الاسفل
تثنين وقعت بخلاف قوله نصفك طالق وثلث بعضك بطلقة وبعضك بثلاث عملا بالاضافتين
خلاصه واذا قال الرقبة منك او الوجه او وضع يده على الرأس او العنق او الوجه
وان رفعها العضو طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن
البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق واشار لرأسها وقع في الاصح
ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدين ذين فيما لا يقع لو اضاف الى اليد لا بنية
المجاز والرجل والدبر والشعر والظفر والسن والساق والمخ والظهر والبطن
واللسان والاذن والغم والصدر والزنن والسن والريح والعرق وكذا
الثدي والدم جوهر لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر قوم به عنها وقع وكذا كل
ما كان من اسباب الحرمة لا الحل انفاقا وجزء الطلقة وجزء الطلقة ولو من الجزء فطليقة
لعدم التجزي ولو زادت الاجزاء وقع اخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلث
طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا واو فواحدة ولو قال طلقة ونصفها
فثنتان على المختار جوهرة ولو كان مكان السدس ربعا فثنتان على المختار رد فيل